

المملكة الاردنية المناشمية

عمان : الاثنين ٩ جمادى الاخرة سنة ١٠١٩ هـ الموافق١٦ كانون ثاني سنة ١٩٨٩ م. المدد ٠ ٠ ٢ ٢٧

الفهرس

	•
منعة	
	قرارات صادرة عن الديوان المفاص بتفسير القوانين
144	قسوار رقسم ١٥ لسنة ١٩٨٨
171	قسرار رقسم ١٦ لسنة ١٩٨٨
1.	قسرار رقسم ۱۷ لسنة ۱۹۸۸
184	تسرار رسم ۱۸ لسنة ۱۹۸۸
146	قسرار رقسم ۱۹ لسنة ۱۹۸۸

رية المااسع العسكريسة

خلاصة المكسم	أسم المشتكى عليه
غرامــة عشـــرة دنانـــــير والرســــو	صبري سليمان محهد
فرامسة عشريسن دينسسار والرسسسو	حمدان فسخير مفلسيح
فراسة عدم قدنا	مقضي داود نهار محمد
غرامة عشسرة دنائسير والرسسو	حسين يوسف حبزة
غرامسة عشريسن دينسسار والرسسسو	اسماعيل عقل اسماعيل
غراسة عشرة دنانسير والرسسو	سالامه جعفر سليبان
غراســة عشريـــن دينــــــار والرســــو	احسان عثبان مصطفى
غراسة عشرة دنانسير والرسور	محمد سعيد عبده
غراسة عشرة دنانسير والرسو	راتب محمود مرجان
غراسة عشيرة دنانسيي والرسيسي	
غراسة عشيرة دنانييم والرسيور	احمد سالم احمسد
غرامسة عشسره دنانسسير والرسسوه	عليان عويسد مفلسح
غرامية عشيرة دنانييم والرسييوم	حسين عودة لمرج
غرامية عشيرة دنانييم والرسيوم	نواف محمد نــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
غرامسة عشسرة دنيانسسير والرسسوم	غثوان نزاع حســـن
غراسة عشسرة دنانسير والرسسوم	عطاالله عواد حسن
غراسة عشسرة دنانسير والرسسوم	محمد مجلي سليمان
غراسة عشسرة دنانسسير والرسسسوم	عبدالكريسم صيساح عوده
غراسة عشسرة دنانسسير والرسسوم	حسن بخيتان غليبح
فراسة عشسرة دنانسسير والرسسوم	خالد نايسف سالم
غرامة عشرة دنانسير والرسوم	محمود حسام محمد
غراسة عشرة دنانير والرسيوم	حسن عقله محيسن
خراسة عشرة دنانسير والرسسوم	عبد الحميد عبد الرحيم شلبي
فراسة عشرة دنانير والرسيوم	احمد محمد سالم عبابته
غرامة عشرة دنائسسير والرسسوم	رضا فتحسي رضا
غراسة عشرة دنانير والرسيوم	تيسير جابر عبدربـــه
غرامسة عشرة دنائس والرسيسيوم	عطاالله احمد عبدالله
غرامة عشرة منانسير والرسيوم	قاسم محمد علـــــي
غرامة عشرة دنانـــــر والرســوم	خليل ابراهيم خارس
غراسة عشرة دنائير والرسيوم	عدنان عوض مصطفى
غراسة عشرة دنائير والرسسوم	مصطفى درويش
غراسة عشرة دنانير والرسيسوم	محمد احمد محمد سحول
فراسة عشرة دنانير والرسيسوم	خالد سويلم العموش
فرامسة عشريسن دينسسار والرسسوم	مي سموين النمسسو
حبسه سنه وغرامة خمسين دينار والرسسوم	حسن محمد على أبو سليمة
غرامة عشريس دينسار والرسسوم	کمال احمد حمدان
غرامسة عشريسن دينسسار والرسسسوم	حسام حسني عبدالله مرعي
غراسة عشرة دنانير والرسسسوم	محمد حامد حسسين
فراسة عشرة دنائم والرسيسوم	محمد حامد حسين
غراسة عشرة دنائير والرسيوم	سليمان عمالح عليي
عراسة عشريسن دينسسار والرسيسوم	يوسك مسطلي عوش .
غرانسنة عشرة دنائم والرسيسيور	فهد بخيت فهد المساعيد
فراسنة عشرة منانير والرسيوم	مهد بخيت مهد المساميد

قـرار رقـــم ١٥ لسنـــة ١٩٨٨ الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتنسير التوانين بنصابه التانوني في محكمة النمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بكتابه رتم ٢٣/١١/١١/٣٣ تاريــــخ٢/٢/١١ه الموافق ١٩٨٨/١٠/١ لتفسير احكسام اتفاقية امتياز شركة الكهرباء الاردنية .

اطلع الديوان على كتاب معالى امين عمان الكبرى الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١ المتضمن طلب تفسير عبارة (الخدمات البلدية) التي تستحق تخفيضا بنسبة ٢٥٪ من استعار التيار الكهربائي وبيان ما اذا كانت تعني المرافق التي تباشر فيها البلدي اختصاص الجالس البلدية المنصوص عليها في المادة ١ من قانون البلديات وفيما اذا كان يندرج فيها على الاخص بالنسبة لامانة عمان الكبرى ما يلي : _

١ - (مسالخ الامانة ، المكتبة العامه ، سوق الخضار ، الحدائق العامة ، المتنزهات ، المدينة الترويحيه ، مكاتب الامانة المختلفة التي تدير منها الخدمات البلدية) .

٢ - تفسير كلمة شوارع الواردة في اتفاقية الابتي اللصدقة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذا كانت تفيد تعريف كلمة الطرق الواردة في الفقرة ٢١ من المادة الثانية من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ والني عرفت الطريق بانها تشمل اي شارعاو زماق او ممر او درب او ساحه او ميدان او جسر وجزر السلامة والدوارات والميادين والساحات والخمائل الكائنة على جانب الطريق واشارات الرور ونيماً اذا كان يندرج ضمن الدوارات والساحات العامة ما يقام نيها من شلالات أو نوافير .

لدى الاطلاع على المادة ١١ من مانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ تبين لنا أنها اشتملت على المسوطانك والسلطات والصلاحيات التي تتولاها البلدية وقد اشتملت على ٢٩ بندا والبند الاخير كان شاملا الوظائف الاخرى واي عمل يقتضي على المجلس البلدي ان يقوم به بمقتضى هذا القانون او اي تشريع معمول به . وبما ان من جملة هذه الخدمات التي تقوم نيها البلدية الخدمات المبينة في كتاب معالى امين عمان الكبرى وهي مسالخ الامانة؛ والمكتبات وسوق الخضار المركزي والحدائق العامة المتنزهات والمدينة الترويحية ومكاتب الامانة التي تدير

وبما أن المادة الثانية من اتفاق الامتياز المعتودما بين حكومة الملكة الاردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء _ الرصيفة المصدقة بالقانون رقم . ٥ لسنة ١٩٦٢ التي اعتبرت الاتفاق الذكور صحيحاونالذا بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاه منه الامر

وبما أن المادة الثامنة عشرة من الانفاق قد اوجبت على الشركة أن تمنح الخدمات البلدية تخليضا في اثمان النيار الكهربائي لا تقل نسبته عن ٢٥ ٪ من اسعار الطاقة الكهربائية المقرره بموجب التعريفة الرسمية العامة . ولذا غان المدمات المسار اليها آنفا في صدر هذا التراريشيولة باهكام هذه المادة وتستحق البلدية تخفيضا بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من أسعار الطَّالة الكهربائيسية القرره بموجب التعريفة الرسمية العامة .

وفيها يتعلق بالنقطة الثانية نجد أن المادة الثانية من قانون تنظيم المدن رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قد نصت يكون للكامات والعبارات التالية المعاني التي طسسيكل منها والمخصصه لها مالم ندل الترينة على خلاف ذلك وورد في النترة ٢١ من هذه المادة وتعني كلمة (الطريق)اي طريق او شارع او زقاق او ممر او درب معبر اوطريق عربات او مهشی او ساهه او میدان او جسر خصوصیاکان ام عمومیا مطروقا ام غیر مطروق موجودا او متنرها انشاؤه بمقتضى أي مشروع أو مخطط أعمار وتشمل كافة الخنادق والاقنية والاخاديد ومجاري مياه المطر والعبارات والارصنة الجانبية وجزر السلامة والدوارات والميادين والساحات والاشجار والخمائل الكائنة على خالب الطريق والعيطان الوالمية والاسيجه والحواجزوالدربزينات واشارات المرور .

يستفاد من ذلك أن هذا التعريف للطريق همموتعريف اصطلاحي لغايات تطبيق قانون تنظيم المدن ولا يعد شاملا لكلمة (الطريق) في اي تشريع آخـر أذ أنبعض القوانين مثل قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة١٩٨٧ قد عرفت الطريق على الوجه الثالي: (الطريق) اي طريق أو شارع أوزقاق أو سهر أو جسر أو درج بما في ذلك الخنادق والمجاري والعبارات والارصفة والدوارات التابعة للطرق وجزر السلامة فيها والجدران الاستنادية

يستفاد من ذلك ان كل قانون أراد أن يضرج معنى الطريق عن معناها اللغوي يورد تعريف اصطلاحيا له لغايات تطبيقه ، وعليه مان التعريـــــــاالاصطلاحي الوارد في اي قانون يكون منحصرا في تطبيق احكامه ولا يشمل كلمة الشوارع الواردة في التشريعات الاختسسسوى .

ولهذا عان كلمة (الشوارع) الواردة في انفاق الامتياز تحمل على المعنى اللغوي وليس على المعنى الاصطلاحي الوارد في تنافون تنظيم المدن والقرى والابنية لعسم المام ١٩٦٦ . هذا ما نقرر متفسيرا للنصوص القانونية المطلوب تفسير هاقرارا صدر بتاريخ ١٨ ربيع ثاني سنة ١٤٠٩ هـ الموافق

> عضبو عضو مضو محكمة التمييز

عبد الكسريم معساذ

الرئيس الثاني النحكمة التمييز صلاحار شيدات

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء

رثيس الديوان الخاص يتفسير التوانين

نجيب الرشدان

مندوب رئاسة لوزراء المستشار

44

State of the

3 *** 2 ** . . .

ಾ ಸ್ಥಾಪ್ತ ಟಿಜ್ನು ಪ್ರತಿಯ ನಿಗಿತ್ತಗಳು ಕಟ್ಟಾ ಬಿಟ್ಟಿಯ

تركسي هداد

قسرار رقسم ١٦ لسنسة ١٩٨٨ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بنصابه القانوني في محكمة التمييز بناء على دعوة من دولــــة رئيس الوزراء بكتابه رتم ٢٨٧٦/١/١٦/١٨ المؤرخ في ١٤٠٨/٨/٨ ه الموافق ١٩٨٨/٣/٢٢ وذلك لتفسير نظام رسوم جمع النقايات داخل المناطق البلدية رقى ما لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالنظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وبيان ما اذًا كانت سلطة المياه مكلفة بدفع رسوم نفايات عن الابنية التي تشمغلها ام لا .

اطلع الديوان على كتاب معالي وزير المياه والريدى الرتم سه/٢/٢/١/٢ تاريـــــ ١٩٨٨/٣/١٠ والمنضمن أن وزارة الشؤون البلديسة والقروية والبيئة تطالب سلطة المياه بدعع رسوم نفايات عن ابنية مكانبها بالاستناد الى النظام المشار اليه آنف العساويستدل معاليه على ان سلطة المياه غير مشمولة باحكام النظام من نص المادة . ٢ من قانون سلطة المياه رقم ٢ السنة ١٩٨٣ على ان تتمتع السلطة بالاعفى التات والتسهيلات التي تتبتع بها الوزارات والدوائر الحكوميةولذا نهي غير خاضعه لهذه الرسوم .

لدى الاطلاع على المادة ٢٠ من قانون السلط قرقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ نجدها تنص تتمتع السلط بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتيع بها الوزاراتولدوائير الحكوميية . ونصت المادة السابعة من نظام منع المكاره ورسومجمع النفايات داخل المناطق البلدية على ما يلي : يترتب على اي شخص ان يحتفظ في مسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات بغطاء محكم ووضعه في مكان مناسب

وتضهنت المادة الثامنة منه والجدول الملحق بالنظام المذكور على ان للمجلس البلدي ان يستوفي رسمي سنويا مقابل جمع النفايات بمقتضى جدول الرسوم الملحق بهذا النظام ووفقا للاسس التالية : __ ا - عن كل وحدة سكن مشغوله على وجه الاستقلال في المحافظات ١٢ دينار ا وفي الألوية ٨ دنانير وفي المناطق

ب - عن كل محل تجاري ٢٠/ من رسم رخصة المنهويستوفي عند اصدارها اوتجديدها على ان لا يتـــل عن رسم الوحدة السكنية التي يقع المحل في منتها.

يستفاد بن المنصوص المتقدم ذكرها انه على كسل شخص سواء اكان شخصا طبيعيا او شخصا معنويا أن يحتفظ في مسكنه بوعاء لحفظ النفايات وتتولى البلدية نقلها مقابل الرسوم المبينة في المادة الثامنة ولم يرد نص يمغي سلطة المياه او الوزارات او الدوائر الحكومية منهذه الرسوم وانما ورد النص على التكليف بدف____ع هذه الرسوم مطلقا والمطلق يجسري على الحلاقه .

وبما أن كلمة (مسكن) تشمل بالنسبة للسلطــةمكاتبها مان سلطة المياه مكلمة بدمع رسوم جمع النمايات المقرره في نظام رسوم جمع النفايات المسار اليه أنفا .

هذا ما نقرره بصدد النصوص المطلوب تفسيرها .

عضو بحكمة التمييز هيد الكريم معساد

لنندوب وزارة الميآه والسرى

الرئيس الثاني لحكمة التمييز مسلاح اراسيدات

بتغسير التوانين نجيب الرشدان

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء

رئيس الديوان الخاص

قـــرار رقـــم ۱۷ اسنــة ۱۹۸۸ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزرء بكتابه رقم ت ١١/١٧١٥ تاريخ ١٠/٩/١١ ه الموافق ٢١/٤/٨٨/١ التفسير احكام المادتين ٥/ك و ٣/ه من تانوني التقاعد المدنى والعسكري في ضوء احكام المادة ٥) من قانون الضمان الاجتماعي حسب طلب وزير المالية بكتابه رقم ١/٢/١٧/٢ تاريخ ١٩ شعبان ١٤٠٨ ه. الموافق٦/٤/٨٨/١ المتضمن نص الفقرة ك من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني والفقرة ه من المادة الثالثة منقانون التقاعد العسكري ونص المادة ٥٠ من قانسون الضمان الاجتماعي طالبا تفسير هذه النصوص ابيسانها اذا كان يتوجب استراداد التعويضات والمكافاة التي صرفت للمشمولين باحكام المادتين ٥/ك و ٣/ه مسن القانونين المشار اليهما وهل تسترد الاستراكات (حمدة الخزينة وحصة المستخدم) عن خدمتهم التي اصبحت مقبولة للتقاعب

لدى الاطلاع على الفقرة ك من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ المعدلة نجدها قد نصت على الوجيه التاليين : -

بالرغم مما ورد في المقرة ب من المادة ٣ مسسن هذا القانون يعتبر ثلثا مدة الخدمات غير المسنفة أو بعقد او بالراتب المقطوع التي قضاها الموظف المسنف الموجودفي الخدمة أثناء نفاذ هذا القانون مقبولة للتقاعد وذلسك سواء كانت تلك الخدمات على حساب الموازنة العامة أو موازنة احدى المؤسسات الحكومية او ضريبة المعارف او اجور العمل الاضافي او على حساب المشاريسيع اوالامانات او التامين الصحي او المخصصات المتوحسة على ان يجرى اقتطاع العائدات التقاعدية على اساس الرواتب التي تقاضاها الموظف خلال الثلين الاخيرين من تلك الخدمات وعلى أن تسترد جميع المكاف التعويضات التي صرفت له سابقا عن هذه الخدمات بموجب اي قانون او نظام اخر باستثناء ما صرف لـــهبموجب نظام الضمان الاجتماعي ومساهمته في صندوق

ونصبت الفقرة ه من المادة الثالثة من قانون التقاعدالعسكري رقم ٣٣ المعدله كما يلي : _

بالرغم مما ورد في الفقرة (١) من المادة ٣ من هـذا القانون يعتبر ثلثامدة الخدمات غير المستفة او بعقد او بالراتب المقطوع التي قضاها الضابط وضابط المسسفوالفرد والموظف المسنف الموجودون في الخدمة اثناء نفاذ احكام هذا التآنون مقبولة للتقاعد باستثناء خدمة العلموالخدمة الاحتياطية وذلك سواء كانت تلك الخدمات على حساب الموازنة العامة او موازنة احدى المؤسسيات الحكومية او ضريبة المعارف أو اجور العمل الاضافي على ان يجري المتطاع العائدات التقاعدية على اساس الرواتب التي تقاضاها الموظف او المستخدم خلال الثلثين الاغيرين من تلك الخدمات وعلى ان تسترد جميع الكاءات والتعويضات التي صرفت له سابقا عن هذه الخدمات بموجب اي تانون او نظـــــام اخــر .

ونصت المادة ٥) من قانون الضمان الاجتماعيرةم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ على الوجه التالي --

اذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون ان يبلغ سسن السنين بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين بالنسبة للمراة لاحد الاسباب التالية عيصرف له التعويض دفعه واحدة وغقا للقواعد والنسب البيئة في هذه المادة عن كل سنة بن سنوات الاشتراك في التأبين :

1 ــ اذا أصبح المؤون عليه خارجا من نطاق احكام هـ ذاالقانون قبل بلوغه الحد الادنى لسن النقاعد عيصرف له التعويض دفعة واحدة وفقا للنسب التالية :

١ -- ١٠ ٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة اتل من ٢٠ شهرا .

٢ - ١٢ ٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة الستراكه في المؤسسة . ٦ شسهرا وتقل عن ١٢٠ شمهرا . ٣ -- ١٥ ٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة السنراكه في المؤسسة ١٢٠ شهرا او كثر .

يستفاد من هذه النصوص أنه يحق للخزينة استردادجميع المكافات والتعويضات التي صرفت للموظف فير الصنف عن ثلثي مدة خدمته غير المسئقه والتي اصبحت خدمة متبولة للتقاعد على اساس من ان الخزينة اصبحت ملتزمة بما يستحقونه من حقوق تقاعديه بمنتض معتنون التقاعد وبخاصة ان مايستحقه الموظف غير المسنف بمتنضى المادة ه) من تانون الضمان الاجتماعي هـومن تبيل التعويض بصريح النص .

اما نيما ينعلق بالاشتراكات (حصة الخزينة وحصة المستخدم) المدنوعه اثناء اشتراكه في الضمان نام يرد عليها في المواد المشار اليها اعلاه نص يوجب باستمادتها ولذا غليس من حق الخزينة أن تستردها لأن التكاليف المالية لا نكون الا بمقتضى نص قانوني .

هذا ما نقرره بصدد تفسير النصوص المطلوب تفسيرها

ترارا صدر بتاريخ ١٨ ربيع ثاني سنة ١٤٠٩هالمواني ق ١٩٨٨/١١/٢٨ م ٠

en er ann eigen er en en skraut gebrye (tilligere)

and the second of the second o

(a) The second of the second of the design of the second of the secon

to the survey to be and reference to the fill the without the

رئيس الديوان الخاص بتنسير التواسين

الرئيس الثاني لمحكمة التهييز صلاح الرشيدات

المستشار القانوني في وزارة المالية

عضو محكسة النمييز

نجيب السرشدان

,这点,不是一点一点_是19₀₀年。

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماش

قــرار رقـــم ۱۸ لسنـــة ۱۹۸۸ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

١٩٨٨/٨/١ ه الموافق ١٩٨٨/٨/٧ بشان تحديدالوضع القانوني للدراجات الهوائية حسب الاستنسسار الوارد بكتاب مدير الامن العام رقم ٣١٧٤/٢/١٢ تاريخ٢٣ رمضان ١٤٠٨ ه الموافق ٩ ايار ١٩٨٨ الموجه الى وزير الداخلية وهو بالنص التالي : ـــ

الموضوع: تحديد الوضع القانوني للدراج المواليس ال

١ ــ ارجو أن أعلم معاليكم أن قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤م قدنص في المادة الثانية منه على تعريف المركبة بأنها وسيلة من وسائل النقل البري او الجر اوالرمع او الدمع ذات عجلات تسير بقوة آلية ولا تشمل وسائل النقل المعده للسير على الخطوط الحديدية.

وعرف نفس القانون وبنفس المادة الدارجه العادية بانها وسيلة ركوب ذات المجلنين او أكثر وتسير بقوة دالممه من راكبها دون أن تكون مجهزة بمحرك آلي .

كما عرف ايضا الدراجة الآلية بانها: المركبة ذات العجلتين أو الثلاث عجلات والمجهزة بمحرك آلي والمسمه لنقل الاشتخاص او البضائع على أن لا يكون تصبيمها على شك ل سميلاة . Market State of the State of th

٢ _ لقد نص القانون المذكور في المادة ١/٧٣ منه على انتجدد بتعليمات تصدرعن معاليكم تواعد مرور وسير للمشاه على الطرق وكذلك تواعد سوق المركبات التي تجر بالحيوانات او تجر او تدمع باليد .

٣ - ورد تعريف المهناه في المادة ٢ من نظام تواعد السير على الطرق رقم ٢١لسلة ١٩٨٢ أ مانهم الإسماص الذين يسيرون على اقدامهم ويعتبر في حكمهم الاشتخاص الذين يدمعون او يجرون دراجت، أو غربه الطلب ال أو عربة مريض او معوق او عربة يدذات عجلة واحدة ،

؟ _ تنص المادة ؟ من تعليمات قواعد مرور وسير المشاةوالمركبات التي تجر بالحيوانات أو تدمّع باليد والصادرة انستنادا لاحكام المادة ٧٦/ امن قانون السير المذكور علسى ما يلسسى :

1 ــ لا يجوز استخدام عربات الجر أو الدفع ما لمتكن مسجله لدى البلديات أو تحمل رقما خاصا بها .

ب ــ تطبق و الدير والرور الخاصة بالمركبات على هذا النـــوع من العربـــ

٥ - من الملاحظ أن هناك النباس حول الوضع القانوني للدراجة الهوائية وكيفية النمامل معها اثناء سيرها على الطرق العامة أو نيما أذا كانت طرما في أي حادث سير مهل تعامل هذه الدراجة ومق التواعد المطبقة على الركبات او وفق التواعد اللطبقة على المشاه .

أرجو معاليكم مخاطبة ديوان نفسير القوانين لدراسة وضعها من الناحية القانونية مبها يتعلق بما ذكر اعلاه. أنه وان ورد في كتاب مدير الامن العام ذكر لبعض مواد قانون السير والتعليمات الصادرة بمقتضاه الا ان استفساره في هذا الكتاب لا يدور حبول تفسير الموادالمشار اليها ميه وانها يطلب ازالة الالتباس حبول الوضع القانوني للدراجة الهوائية وكيفية التعامل معهاااثناء سيرها على الطرق العامة أو فيما اذا كانت طرفا في أي هادث سير فهل تعامل هذه الدراجة وفق القواعدالمطبقة على المركبات او وفق القواعد المطبقةعلى المشاه.

وبما أن التعليمات المشار اليها لا تدخل في مفهوم التوانين التي يحق للديوان تفسيرها بمقتضى المادة ١٢٣

اما ميها يتعلق بطلب الفتوى حول الوضع القانوني للدراجة الهوائية ايضا يخرج عن اختصاص الديــوان الخاص لانه مخول بمقتضى الدستور بتفسير اي مانونام تكن المحاكم قد مسرته وليس اصدار متوى بدون تحديد النص القانوني المطلوب تفسيره . ولذلك يكون هــذاالطلب خارجا عن اختصاص الديوان ايضا .

بناء عليه نقرر عدم اختصاصنا للنظر في هذا الطلب.

ترارا صدر بتاريخ ١٨ ربيع ثاني سنة ١٤٠٩ ه. الموالم قدر بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ م٠

صسلاح الرشيدات

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء میسی طماش

رئيس الديوان الخاص

بتنسير التوانيسن

نجيب المرشدان

الرئيس الثائي لمحكمة التمييز

مندوب وزارة الداخليه النقيب عبد الرهيسم الحياري

مضو محكمة النهييز

قـرار رقـم ۱۹ لسنـــة ۱۹۸۸

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رئــمض/١/١٠/١ تاريخ ١٩٨٨/١٠/١ اجتمع الديــوان الخاص بتنسير القوانين من اجل تنسير المادة ١١/د منقانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وبيان ما اذا كان الاعداء المنصوص عليه في المادة المشار اليها يطبق على الربح الذي يتحمله الامر بالشراء في عقود الرابحة الجارية مع البنك الاسلامي على الاشخاص الذي-نيتعاقدون معه على اساس المرابحة لتمويل انشاء السكن

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية/الدخل الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢/١/٨٨/٢/٧ وبرتم مضد/١٥/١٥٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ما يلي : المادة ١١/د من قانون ضريبة الدخل موضوع طلب التنسير تنص : يعنى من الضبية المبلغ الذي يدممة المقيم أو زوجة كمائده عن قرض انمته في انشاء سكن له في المملكة أو في شرائه شريطة أن يسكن ميه هو أوزوجه أو أصوله أو مروعه ، وعلى أن لا يتجاوز البلسغ المعنى الغيدينار سواء كان البيت ملكا له او لزوجه وسواء كان المتنرض هو الزوج او الزوجه.

والمادة 7 من قانون البنك الاسلامي الاردني للتبويل والاستثمار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ حددت غايات البنسك بتغطية الاحتياجات الاقتصادية والاحتماعية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار

كها عرفت المادة الثانية منه (الربا) بانه يشمل تبض الفائدة او دفعها في مختلف حالات الاقسرانس

وعرنت كذلك (بيع المرابحه للامر بالشراء) بانه يعني قيام البنك بتنفيذ طلب المنعاقد معه على اساس شراء الاولما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدمعه البنك كليااو جزئيا وذلك في مقابل النزام الطاعب بشراء ما امر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء .

ومن هذه النصوص يتضع ان المادة ١٤/د من قانون ضريبة الدخل قد اعنت الفائدة التي تدفع عن قرض انفق في انشاء مسكن للمنترض أو في شراء المسكن .

وحيث ان الفائدة التي تدفع على الوجه المذكور تدخل في مفهوم الربا بالنسبة لمعاملات البنك الاسلامي بتعريف المادة الثانية من قانون البنك الذي اعتبــــر (الربا) شاملاً قبض الفائدة او دعمها في مختلف حالات الاتراض والاقتراض .

وحيث ان قانون البنك الاسلامي اخرج الفوائد الربوية بالمفهوم السابق من جميع معاملات البنك بحكم المادة السادسة منه مان ما ينبني على ذلك أن الربح الذي يدمعه المستري أوالامر بالشراء _ للبنك بموجب عقد بيع المرابحه المعرف في المادة الثانية هو بالنسبة للبنك ربح تجاري عادي وبالنسبة للامر بالشراء هو جزء من ثمن الشراء ولا يمكن اعتبار: من باب الفوائد الربويه التي اعفتها المادة ١ أرد من قائدون ضريبة الدخل . وبالتالي قان الاعقاء الوارد بنص هذه المادة لا يطبق على هذآ النوع مسن الاربساح .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوبة ترارا صدر بناريخ ١٨ ربيع ثاني سنة ١٤٠٩ ه المواني سنة ١٩٨٨/١١/٢٨ م ٠

> الرئيس الثاني لمحكمة النمبيز صـــلاح اارشيدات

(مخالصه)

مندوب وزارة المسالية محبد أهبد أبو الحميص

عفيسو

عضو محكمة التمييز

عبد الكريسم معساذ

رئيس ديوان التشريع برشاسة الوزراء عيسى طهساش

رئيس الديوان الخاص

بتفسير التوانيان

نجيب السرشدان

(مخالضه)